اللباب في علل البناء والإعراب

ياءُ التصغيرِ بعد اللاّمِ وبعدها ألفٌ فتقلب الألف ياءً فأمّا الألفُ التي تُزاد عِوضاً من ضمّة التصغير فاختلفوا في موضعِ زيادتِها هنا فقال المبرّد الوجْهُ أن يُزادَ قبل الهمزة ثم يُعمل بالقياس في ذلك وإنّما قالَ ذلك لثلاثة أوجه .

أحدها أنّه لو زادَ الألفَ بعد الهمزةِ لَلَزِمَ حذفُها لأنّها تقلبُ ياءٌ مثلَ الهمزةِ في عطاء إذا صغّرت وإذا قُلبت ياءً وجبَ حذفُها لاجتماعِ ثلاثِ يَاءات كما حُذفتْ في عُطيّ فتقعُ الألفُ بعد الياء المشدّدَة فتصيرُ أوليّا كتصغير المقْصُور فلا يَبْقَى على المدّ ِ في المكبّر دليلٌ .

الوجه الثاني أنّ َ الألفَ إذا وقعتْ بعد الهمزةِ كانت خامسةً زائدةً وحكمُ مثل ذلك الحذفُ في التصغير كَحُبَارَى فإنّك تحذف الألفَ الأخيرةَ وإذا حُذفت قلبتْ الهمزةُ ياءً وحُذفت وصارت إلى مثل أوليّ مثل عطّيّ فيزولُ عِوَضُ الضمّة ويبقى لفظُ أقلّ ُ من لفظ المقصورِ .

والثالثُ أنّ َ الألفَ المزيدةَ عِوَضاً من ضمّةِ التّ َصغير تصيّ َرُ الكلمةَ إلى مثلِ حُميراء في عدّة الحروف فينبغي أن تكون الألفُ قبلَ الهمزةِ وتكونَ الألفُ التي كانت في المكبّرِ بمنزلةِ الراء في حمراءَ في أنّها ثالثةٌ فإذا صُغّرت قلبت الألفُ الأولى ياءً فينبغي أنْ تبقى الألفُ والهمزةُ بعدها كما بقيت في حُمَيْراء .

وقال الزّ َجّاجُ الألفُ المعوّ َضَةُ من الضمّةِ زيدت أخيراً على ما عليه البابُ والهمزةُ بدلٌ من ألفٍ وقَبلها الألفُ الزائدةُ في المكبّر فأُبدلت الأولى ياءً ورُدّ َت الهمزةُ إلى أصلها فاجتمع ألفان فَهُمزت الثانيةُ كما هُمزت ألفُ التأنيث في حمراء